مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي، م٢٤ ع١، ص ص: ٥٧-٩٢ (٢٠١١م/١٤٣٢هـ)
DOI: 10.4197 / Islec. 24-1.3

منهجية الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث ومعالمه

عبدالرحيم عبدالحميد الساعاتي
مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي
جامعة الملك عبدالعزيز – جدة – المملكة العربية السعودية
a_alsaati@hotmail.com

المستخلص. يدعو المقال إلى إعادة النظر في المنهجية التي يتبعها الكتاب في التأصيل للكتابة في الاقتصاد الإسلامي مذهبًا ونظامًا وعلمًا، ويقترح منهجية تقوم على استنباط الاقتصاد الإسلامي من القرآن وأقترح أن يسمى الاقتصاد القرآني، والاقتصاد القرآني يمكن وصفه بأنه اقتصاد أخلاقي إنساني مبني على السلوك الاقتصادي الغريزي الإنساني، وعلى مجموعة من القيم والأخلاق والضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى ضبط وتنظيم السلوك الاقتصادي للإنسان لتحقيق توازنه المبني على مبدأ العدالة في العلاقات بين الأفراد وبين الوحدات الاقتصادية، والتوازن بين المصالح الخاصة العامة وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع، وبذلك يحقق وظيفة الاستخلاف التي خلق الله البشر لتحقيقها، والتي تؤدي إلى التوازن بين الاحتياجات الروحية والمادية للفرد والتوازن بين مصلحة الفرد والجماعة، وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع، وقد أرجع الكاتب السبب في عدم تطور الاقتصاد الإسلامي إلى عدم وجود منهجية واضحة متفق عليها للكتابة عن الاقتصاد الإسلامي، والذي أدى إلى تبعثر الكتابات في الاقتصاد الإسلامي.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

المقدمة

إن هذا المقال يحلل أدبيات الاقتصاد الإسلامي، الذي تسميه المقال (الكلاسيكي) وهذا لا يعني قيامه على أدبيات الاقتصاد الكلاسيكي التقليدي، كما يناقش أزمة منهجية دراسته، ويحاول التأصيل لمنهج يتم فيه دراسة النشاط الاقتصادي المتأثر والموجه بالقيم الإسلامية وأسماه (الاقتصادي القرآني)، ويعطي أمثلة على معالم مذهب ونظام هذا الاقتصاد، والذي يمكن اشتقاقها من الآيات القرآنية ذات الدلالة المباشرة على الموضوع موضع المناقشة، وقد تم الاكتفاء في هذه المرحلة بالآيات القرآنية، وفي مرحلة الكتابة التفصيلية عن مذهب ونظام ونظرية الاقتصاد القرآني يجب الاستعانة بالأحاديث النبوية الشريفة لدعم دلالات الآيات القرآنية المباركة في تأصيل المذهب والنظام والنظرية الاقتصادية القرآنية، وقد تم الاستعانة بالمراجع والكتابات السابقة ذات العلاقة المتاحة للكاتب، ومن تلك كتاب (النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة)[١]، ويطرح الكاتب الموضوع للنقاش لإكمال جوانب النقص فيه ولإنضاج الفكر في هذا الموضوع، كما أنه يعطي أمثلة لبعض معالم الاقتصاد القرآني ولا يدعي الإحاطة بها، وهي دعوة مفتوحة لعلماء الاقتصاد الإسلامي للمشاركة في بناء علم اقتصاد إسلامي أصيل تشتق معالمه من القرآن الكريم.

قصور منهجية علم الاقتصاد الحاجة إلى إصلاح النظرية الاقتصادية

إن موضوع علم الاقتصاد هو السلوك الاقتصادي، وهو سلوك الإنسان في سعيه لتلبية احتياجاته الأساسية المختلفة واللازمة للعيش ولتحقيق رفاهيته، وهو مفطور على ذلك بما أودع الله فيه من الغرائز كغريزة حب الحياة والخوف من الموت وحب المال والاستكثار منه، وتفضيله لمنفعته على منفعة غيره وسعيه

(١) **منذر قحف** (١٩٩٥م) *النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

لتحقيق المنافع والسعادة وتجنبه للضرر والألم، وكان سعيه لتحقيق هذه الغرائز سلوكًا فطريًا، وعلم الاقتصاد تنشأ لوضع القوالب والنظريات التي تؤطر لهذا السلوك بهدف تفسيره، ومعرفة العوامل التي تؤثر فيه والتنبؤ به والتأثير عليه ضمن مسيرة الإنسان في تطوير معرفته والذي جبل على استكشافها.

وقد وجد تفسير بعض السلوك الاقتصادي للإنسان متناثرا في كتابات الفلاسفة والمفكرين، مثل أرسطو وأفلاطون وابن خلدون والمقريزي وابن تيمية على مختلف العصور، ولكن لم يعترف بعلم الاقتصاد كعلم مستقل له حقله المعرفي المنفصل عن الفلسفة وبقية العلوم الإنسانية إلا في القرن السابع عشر، على يد أبو الاقتصاد أدم سميث في كتابه ثروة الأمم، وقد كانت الظروف السائدة في أوروبا في تلك الفترة السبب في تحديد موضوع هذا العلم ومنهجية دراسته، وبالتالي كان علم الاقتصاد متحيزا لتلك الظروف وليس علما موضوعيا كما يدعى، تلك الظروف هي نمو العلوم الطبيعية ونمو النشاط الصناعي والعلاقات الصناعية في المجتمع الأوروبي، ونمو الطبقة الوسطى في المجتمع[٢]، وكان ميلاده في الحقبة (التنويرية) والتي اتسمت بثورة العلوم والتقدم العلمية وهي فترة الانفصام النكد بين الدين والعلم في أوربا والثورة على الكنيسة والديانات جميعا، فكان العقل هو مصدر العلم وكل ما يمكن أن يدركه العقل ويثبت وجوده يكون موجودا ويكون موضوع العلم، وما لا يمكن أن يدركه يكون غير موجود والمعرفة به لا يكون من العلم مثل علم الغيب وعلوم ما وراء الطبيعة (الميتافيزيقا)، وعلم الكهانة والتنجيم، ويظهر ذلك بوضوح في نظرية العلم الحديث لطبيعة المعرفة العلمية (إبستومولوجيا)، والتي تقوم على الاعتقاد بوجود نظام طبيعي حتمي يخضع له الكون لا وجود خروق له يقوم على مبدأين هما أولا: العلّية أي أن كل ظاهرة لها علة سببتها فتنتظم أحداث الكون في تسلسل

(٢) **جلال أمين** (٢٠٠٨م) *فلسفة علم الاقتصاد*، دار الشروق، ص ص:٤٠-٤٦.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

علّي، وتنتظم السببية من مطلق الماضي إلى مطلق المستقبل في مطلق المكـــان، ثانيا: قانون اطراد الطبيعة بمعنى أن الطبيعة تجري بشكل مطرد على وتيـــرة لا تتغير[٣]، وكان هذا الأساس لفيزيا نيوتن، ودور العلم هو الوصول إلى الـــصيغة الرياضية لسلوك هذا النظام باستخدام الطرق الاستقرائية القائمة علـــى الحـــواس والتجريب، ويقوم البحث العلمي على الاعتقاد بأن لكل نتيجة سبب ولكل ظاهرة مجموعة من الأسباب أدت إلى حدوثها، فبذلك يجب على الباحـــث العلمـــي أن يبتعد عن التفسيرات الميتافيزقية الغيبية ويربط الظاهرة بأســـبابها المباشـــرة[٤]، لذلك غاب عن العلم بما في ذلك علم الاقتصاد، الأخلاق والـــدين وكـــل تـــأثير للإيمان بالغيب على السلوك بما في ذلك السلوك الاقتـــصادي، مثـــل: الإيمـــان بالبعث والجنة والنار والحساب والجزاء والقـــضاء والقـــدر وأصـــل الإنـــسان ومصيره والغاية من خلقه، وهذا يعتبر قصور معرفي، وذلك لمحدوديـــة العقـــل ومحدودية الحواس التي يعتمد عليها في الإدراك والـــشعور، وهـــذا أدى إلـــى محدودية المعرفة التي يمكن للعقل أن يحيط بها.

أدى الاعتماد على العقل في معرفة مجالات خارجة عن المقـــدرات التـــي زود بها وعن الوظيفة التي خلق لأجلها، إلى تخبط وضلال في تفسير كثير مـــن الظواهر مثل معرفة الخالق وأصل الإنسان وغاية وجوده ومـــصيره، والـــروح والحياة بعد الموت. وقد تم الاعتماد على نظريـــة المعرفـــة العلميـــة الحديثـــة (الكلاسيكية) في تأسيس علم الاقتصاد وتفسير الظواهر الاقتصادية، لذلك وفـــي التأسيس لعلم الاقتصاد اتبعت المدارس الاقتـــصادية المختلفـــة مـــنهج التحليـــل الإيجابي (Positive) بـــدلاً مـــن التحليـــل القيمـــي (Normative)، واســـتخدمت الرياضيات والطريقة الاستنباطية والتجريبية أسوة بالعلوم الطبيعية في اكتـــشاف

---

(٣) **يمنى الطريف الخولي** (١٤٢١هـــ) *فلسفة القرن العشرين*، عالم ٢٦٤ المعرفة، الكويت، ص ص: ١٥٤-١٥٥.

(٤) **عبيدات ذوقان وآخرون** (١٩٩١م) *البحث العلمي*، مفهومه وأدواته وأساليبه، دار الفكر، ص٣٨.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

القوانين التي تحكم العلاقات الاقتصادية، وذلك باعتقاد أن السلوك الاقتصادي الفردي والجمعي يخضع لقوانين طبيعية حتمية يسعى علم الاقتصاد لاكتشافها مثلها مثل القوانين التي تحكم الظواهر الطبيعية. وبذلك استكمل الكلاسيكيون أسس علم الاقتصاد. وعمل الكلاسيكيون على اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر الاقتصادية، إذ اعتقدوا أن فهمها هو مفتاح فهم وطبيعة الارتباطات الموجودة بين تلك الظواهر.

أدى تبني علماء الاقتصاد نظرية المعرفة الحديثة (الكلاسيكية) و(الذي أثبت التطور في العلوم الطبيعية في القرن العشرون خطئها) إلى محدودية المعرفة التي اعتمد عليها الفكر الغربي في تأسيس علم الاقتصاد، وبالتالي إلى عدم صحة تفسير كثير من التقلبات والأزمات الاقتصادية، وإلى العجز في التبوء بها وتجنبها، وإلى تعرض العالم للأزمات بطريقة منتظمة وتعرض المجتمعات للنتائج المدمرة لتلك الأزمات، بالإضافة إلى المشكلات الاقتصادية الدائمة والتي تعاني منها البشرية لفترات طويلة، والتي أدت إلى تعاسة الإنسانية، وقد فشلت النظرية الاقتصادية في تفسيرها وأخفقت كل الوصفات التي أتت بها لحلها والتي من أهمها الفقر والبطالة وسوء توزيع الثروة والصراع الناتج عن عدم العدالة والظلم في العلاقات الاقتصادية، وإلى الصراع والاقتتال وإلى هدر الموارد الاقتصادية والنفس البشرية، وهذه نتيجة حتمية لقصور مصادر المعرفة التي اعتمد عليها في التنظير للاقتصاد، ويأتي مصداقا لقوله تعالى: ﴿ وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا وَنَحْشُرُهُۥ يَوْمَ ٱلْقِيَٰمَةِ أَعْمَىٰ ﴿١٢٤﴾ طه. وبسبب الفشل في النظرية الاقتصادية الغربية، تعالت الأصوات بانتقاد النظرية النيوكلاسيكية وبدأ الثقة الكبيرة في هذه النظرية تهتز(٥)، وارتفعت الأصوات للبحث في إصلاح للنظرية الاقتصادية أو وضع بديل لها لتحقيق الأهداف التي وضعت للنظرية الاقتصادية

(٥) **Hausman, D.** and **Michael McPherson** (1996) (Taking Ethics Seriously: Economic and Contemporary Moralo Philosophy) J. of Economic Literature, pp: 671-731,
Wilson, Rodney (1997) Economic, Ethics, and Religion, London: Mcmillan.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

ولكنها فشلت في تحقيقها[٦]، وقد كانت تلك المحاولات تركز على القيم الأخلاقية والإيثار والتعاون كقوة محركة للسلوك الاقتصادي إلى جانب المصلحة الشخصية. ومن المحاولات والتي كانت تدعو إلى الإصلاح ولكن ضمن القيم الرأسمالية كتاب بعنوان (الرأسمالية نسخة ٤ ميلاد اقتصاد الجديد)، وقد قال عنه جورج سورس أن هذا الكتاب سوف يضيف إضافة كبيرة لفهمنا للاقتصاد العالمي)[٧]، وأهم الاتجاهات والمدارس التي انتقدت الرؤية التقليدية والتي تركز على المصلحة الشخصية والمنافسة كمحرك رئيس للسلوك الاقتصادي هي[٨]:

١- مدرسة علم الاقتصاد الإيثاري: فهي ترى أن الإيثار سلوكًا رشيدًا، وأن السلوك المبني على المصلحة الخاصة فقط أمر غير واقعي وهو بالضرورة لا يؤدي إلى نظرية صحيحة، وإن افتراض الرشد في الإيثار والمصلحة الخاصة يؤدي إلى نظرية ينتج عنها تنبوءات أكثر دلالة[٩]، ٢- مدرسة علم الاقتصاد الإنساني: وتقول بأن الحاجة وجدت لتحسين الرفاة البشري والذي تؤثر فيه تشكيلة القيم الإنسانية الأساسية، وتحسين الرفاة البشري أو تحقيق الذات والذي يكون بتلبية جميع حاجات البشر بما في ذلك الفيزيولوجية والسيكولوجية والاجتماعية والأخلاقية[١٠]، ٣- مدرسة علم الاقتصاد الاجتماعي: فيه ترى ضرورة إعادة صياغة النظرية الاقتصادية في ضوء الاعتبارات الأخلاقية، لأن أي علم ملتزم بالحياد القيمي لا يمكنه أن ينجح في تقدير السياسات اللازمة

---

(٦) **Kurt Dopfer** (ed) (1976) Economics in Futur: toward a new Paradigm (London: Macmillan).

(٧) **Anatole Kaletsky** (2010) Capitalism 4.0 The Birth of a New Economy), Bloomsbury, NewYork

(٨) **محمد عمر شابرا** (١٤٢٦هـ) *مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص ص: ٨٩-٩٢.

(٩) **F. Hahn** and **M. Hollis** (1979) Philosophy and Economic Theory (Oxford: Oxford University Press).

(١٠) **Mark Lutz** and **K. Lux** (1979) The Challenge oh Humanistic Economics, (Menlo Park, CA: Benjamin/Cumming) p. IX.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع، وهي ترى أن الاقتصاد الأخلاقي سوف يكون أكثر إثارة للاهتمام، وأكثر نفعا من الاقتصاد الذي لا يلتزم بالأخلاق(١١)،

٤- مدرسة الاقتصاد المؤسسي: فهي ترى أن سلوك الإنسان يتأثر بالمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والدينية المترابطة، والتي تؤثر في سلوك الأفراد عبر الزمن في الحاضر والمستقبل وتشرح التعاون والتنسيق في نماذج السلوك في المجتمع البشري.

تحيز علم الاقتصاد

إن بناء النظريات الاقتصادية والتي تشكل في مجموعها علم الاقتصاد، يعتمد على مسلمات وقناعات مسبقة تسمى (Paradigm)، مبنية على مجموعة من الأحكام القيمية، والتي تشكل نسقا فكريا وموقفا متكاملا من الحياة وهو المذهب الاقتصادي، وتأتي هذه القناعات والأحكام القيمية من خارج الظاهرة موضع الدراسة، وتؤثر في نتائج هذه الظاهرة، فالحرية الاقتصادية وحرية سلوك الوحدات الاقتصادية مصدرها المذهب الرأسمالي، وهي من المسلمات في بحث السلوك الاقتصادي وتكون أساس لقياس السلوك الرشيد، وهي تقحم على الظاهرة إقحاما، وتكون مصدرا تحيز نتائج دراسة الظاهرة، ويلاحظ في هذه المسلمات أن الباحث يعتبرها من المسلمات التي هي صحيحة بالضرورة ولا تقبل النقاش، مع أنها شخصية وليس لها علاقة بالعلم ويتم قبولها دون إخضاعها للاختبار والتمحص، وهي اعتقادات لا يمكن أن تثبت صحتها أو خطئها، وتأثيرها حاسم على نتائج البحث للظاهرة موضع الدراسة(١٢).

---

(١١) **D. Hausman** and **Michael McPherson** (1996) (Taking Ethics Seriously: Economic and Contemporary Moralo Philosophy) J. of Economic Literature, p. 723.

(١٢) **جلال أمين** (٢٠٠٨م) *فلسفة علم الاقتصاد*، دار الشروق، ص ص: ١٥-٢٠.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

الاقتصاد الإسلامي (الكلاسيكي)

أدى الانبهار بالنهضة العلمية التي قادها الغرب وتخلف المسلمين الفكري عنها، إلى تسليم العلماء المسلمين بنظرية المعرفة العلمية الحديثة (إبستومولوجيا العلم الحديث الكلاسيكية)، وذلك على الرغم من تعارضها مع مصادر المعرفة الإسلامية، حيث أنكرت نظرية المعرفة الحديثة الغيب كأحد مصادر المعرفة وعدم تسليمها بتأثير الإيمان بالغيب على السلوك، وهذا ينطبق على علم الاقتصاد التقليدي الذي يقوم على التحليل الإيجابي، وقد اتبعت نفس المنهجية للتأسيس لعلم الاقتصاد الإسلامي، وتنعته بـ (الكلاسيكي) تميزًا له عن الاقتصاد القرآني التي يدعو إليه المقال، وكان يجب في التأصيل لعلم الاقتصاد الإسلامي أن يبدأ بالتأصيل لنظرية المعرفة الإسلامية، والتي تعتبر أن العقل البشري له حدوده وأن الوحي مصدر أساسي من مصادر المعرفة، وعليه يعتمد عليه في المعرفة التي لا يمكن للعقل البشري الوصول إليها مثل أصل الكون وبدايته ومصيره وبالروح والجنة والنار والبعث والنشور[١٣]، فلو كان هذا هو المنطلق، فيجب ألا يكون الاقتصاد الإسلامي هو الاقتصاد الغربي والذي يقوم على المادية البحتة وإنكار الله والقيم الدينية، والذي يعتبر هدف الإنسان هو تعظيم منفعته وربحه في الحياة الدنيا إذ لا يوجد في مفهوم العلم الحديث الإيمان بالآخرة أو البعث أو الحساب، والاقتصاد الإسلامي نظاما وعلما، في كتابات المتخصصين هو الاقتصاد التقليدي بعد ترقيعه بالقيم والضوابط الشرعية. وقد وجد الاقتصاديون المسلمون تعارض الاقتصاد التقليدي في بعض جوانبه مع السلوك الاقتصادي للإنسان، لذلك عملوا على ترميمه وترقيعه لكي يتلاءم ولا يتعارض مع القيم الإسلامية، وقد كانت المشكلة الاقتصادية والتي تنشأ من الرغبات غير

---

(١٣) **فوز بنت عبداللطيف كردي** (١٤٢٨هـ) *أصول الايمان بالغيب وآثاره*، دار القاسم، ص ص: ٥٣-٦٢.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

المحدودة والموارد النادرة هي موضوع علم الاقتصاد الإسلامي كما هي موضوع علم الاقتصاد التقليدي، كما كانت موضوعات نظام الاقتصاد الإسلامي هي نفسها موضوعات النظم الاقتصادية الأخرى، وذلك على الرغم من أن الإنسان وأهدافه ومحركات سلوكه الاقتصادي تختلف في النظام الاقتصادي الإسلامي عن غيره من النظم، فكانت مكونات النظام الاقتصادي الإسلامي في كتاباتهم كما هي مكونات النظم الاقتصادية الأخرى، وهي الحرية، والملكية، ودور الدولة في الاقتصاد، ونظام التوزيع.

إن هدف النظام الاقتصادي الإسلامي يجب أن يكون تحقيق الهدف الذي خلق الله الإنسان له وأنزله للأرض للقيام به، وظيفة الاستخلاف وإعمار الأرض وتحقيق العدالة والقسط في علاقاته المادية والروحية على الهدي الرباني، وعليه يجب أن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي مختلف عن غيره من النظم، ولكن كُتاب الاقتصاد الإسلامي لم يستطيعوا أن يتحرروا من تأثير الفكر الاقتصادي الغربي في تأطيرهم وتنظيرهم للاقتصاد الإسلامي (الذي يمكن أن يطلق عليه الاقتصاد الإسلامي الكلاسيكي)، لذلك اختير أن يكون النظام الاقتصادي الإسلامي وسطا بين النظام الرأسمالي والنظام الاشتراكي فالحرية والملكية ليست مطلقة كما في النظام الرأسمالي وليس مصادرة كما في النظام الاشتراكي، فهي مقيدة بالضوابط الشرعية، والدولة لا تمتلك الموارد الاقتصادية كما في النظام الاشتراكي وليست مفلسة كما في النظام الرأسمالي، لكن الملكية العامة جزء أساسي من النظام ولها وظيفة أساسية في النظام الإسلامي إذ تقوم بالمساعدة في تحقيق العدالة الاجتماعية، أما التوزيع والذي يتم عن طريق السوق في النظام الرأسمالي ويتم عن طريق الدولة في النظام الاشتراكي، يكون في النظام الاقتصادي الإسلامي عن طريق السوق مع تدخل الدولة لتصحيح إخفاقات السوق واختلالاته، أما كتابات الاقتصاديين المسلمين عن علم الاقتصاد

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

الإسلامي والتحليل للسلوك الاقتصادي لإسلامي فقد كانت بين منكر لوجود هذا العلم وبين مثبت له، ولكن متداخل مع القيم الإسلامية وهذا يتعارض مع مفهوم علم الاقتصاد الغربي، والذي هو علم موضوعي خالي من القيم (كما يدعى). ولم يستطع الكُتاب في التحليل الاقتصادي الإسلامي التحرر من ربقة النماذج الاقتصادية للمدرسة الكلاسيكية أو النيوكلاسيكة في التحليل الجزئي أو نماذج المدرسة الكينزية و/أو النقدية في التحليل الكلي، على الرغم من تعارض الأسس الفكرية لهذه المدارس في بعض جوانبها مع الأسس الفكرية الإسلامية.

أزمة منهجية دراسة الاقتصاد الإسلامي (الكلاسيكي)[١٤]

على الرغم من التراكمات الضخمة في أدبيات الاقتصاد الإسلامي (الكلاسيكي) إلا أنها كانت ضمن منظومة نظرية المعرفة التقليدية، ولم تحد عن قوالب النظرية الاقتصادية التقليدية، وكانت معظمها عن النظام الاقتصادي الإسلامي ومؤسساته المختلفة كالزكاة والوقف والملكية العامة وتدخل الدولة. أو عن النظام المصرفي أو الصيرفة الإسلامية.

أما التنظير للسلوك الاقتصادي للوحدات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية فأنها لم تتم بالشكل المرضي والكافي، فمنذ انعقاد المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي عام ١٩٧٩م إلى الآن لم تظهر معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية، ولا توجد محاولات منتظمة للتوصل إليها، وقد حاولت مراكز الأبحاث ومنها مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي بجامعة الملك عبدالعزيز، والذي أنيط به مهمة تنسيق الجهود في دفع الكتابات عن الاقتصاد الإسلامي في توصيات المؤتمر العالمي الأول للاقتصاد الإسلامي، ومن خلال خططه البحثية دفع الكتاب إلى الكتابة عن النظرية الاقتصادية الإسلامية ولكن النتائج لم تكن مرضية. وكانت

(١٤) **عبدالرحيم الساعاتي** (١٤٢٧هـ) علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية، *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ع٢، **م١٢**.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

أهم عقبة في تطوير الكتابة عن النظرية هو الأسس المعرفية التي تبنى عليها النظرية الاقتصادية الإسلامية، وكان هناك خلاف حول المنهجية الضابطة لكتابة علم الاقتصاد الإسلامي، وقد تجلى ذلك في الاختلاف بين الكُتاب حول موضوع الاقتصاد الإسلامي وفي علمية الاقتصاد الإسلامي ومنهجية دراسته.

وطبيعي أن يكون الاقتصاد الإسلامي مكون من حقلين من المعارف وهما الاقتصاد والمعارف الإسلامية. وقد أدى اختلاف الخلفية العلمية والتخصص للكتاب إلى الاختلاف في تحديد موضوع علم الاقتصاد.

فعلماء الشريعة والفقه يرون أن الاقتصاد هو فقه المعاملات لذلك يجب ألا يتحدث عن الاقتصاد الإسلامي إلا فقيه. والفقه كما هو معروف هو (العلم بالأحكام الشرعية العملية مع أدلتها) والأحكام الشرعية مقولات قيمية (Normative) يبعدها الاقتصاديين في تعريف علم الاقتصاد، وهناك من يرى تقصير الفقهاء في بيان أصول النظام الاقتصادي الإسلامي، بسبب ارتباط الأصول المستنبطة بمؤسسات النظام الاقتصادي التاريخية والتي قد لا يكون لها وجود مع تطور النظم الاقتصادية[١٥].

أما الاقتصاديون فبحكم تخصصهم يعتبرون أن موضوع الاقتصاد هو العلاقات الاقتصادية وسلوك الوحدات الاقتصادية في سبيل تلبية أكبر قدر من الحاجات مع وجود ندرة الموارد. وهو علم وضعي إيجابي (Positive) بعيد عن القيم (Value) والآراء الذاتية (Subjective) وفي تقييم الكتابات حول موضوع الاقتصاد الإسلامي سوف يتم الالتزام بالتعريفات المتفق عليها في تخصص الاقتصاد في التفريق بين المذهب والنظام والسياسات وعلم الاقتصاد، مع العلم أن وضعية علم الاقتصاد (Positive) وموضوعية دراسته (Objective) لا يعني

(١٥) **عبدالرزاق بلعباس** (٢٠٠٨م) هل قصر الفقهاء في بيان أصول النظام الاقتصادي الإسلامي، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، **م٢١**، ع١، ص ص: ٣٣-٥٩.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

أن القيم لا تؤثر في النتائج. فالعلم يعرف بأنه فرع من فروع المعرفة نظمت نتائج البحث فيه في صورة فرضيات وقوانين عامة، قابلة للتمحيص والاختبار بالمنطق أو بالتجريب أو بالاستقراء. بينما يعرف النظام الاقتصادي بأنه مجموعة من القوانين والمؤسسات والقواعد والأنظمة والإجراءات والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع ويختلف عن المذهب الاقتصادي، والذي هو مجموعة القيم والمبادئ والأخلاقيات التي يعتقد بها المجتمع وتحكم السلوك الاقتصادي للمجتمع.

وباستعراض التعريفات المختلفة للاقتصاد الإسلامي يتضح هذا الاختلاف حول موضوع علم الاقتصاد الإسلامي.

فالأستاذ باقر الصدر في كتابه (اقتصادنا) يحدد وظيفة الاقتصاد الإسلامي بـ"الكشف عن الصورة الكاملة للحياة الاقتصادية وفقاً للتشريع الإسلامي، ودرس الأفكار والمفاهيم العامة التي تنتج من وراء تلك الصورة"[١٦] إذن الاقتصاد الإسلامي في رأيه هو المذهب الاقتصادي الإسلامي. ويشاركه في ذلك كثير من الكتاب.

فالدكتور محمد رواس قلعه جي يصور خصائص الاقتصاد الإسلامي بأنه: نظام رباني، جزء من الإسلام الشامل، اقتصاد عقدي، فيه طابع تعبدي، مرتبط بالأخلاق، مرن، موضوعي، واقعي، ذات هدف سامي، اقتصاد بناء، متوازن، المال فيه لله، استخدام المال فيه مرشد[١٧]. وعنده، الاقتصاد الإسلامي هو المذهب، والنظام الاقتصادي الإسلامي. أما الفنجري فيرى (أن الاقتصاد الإسلامي يتكون من شقين الأول: ثابت وهو عبارة عن مجموعة المبادئ أو

(١٦) **السيد محمد باقر الصدر**(١٩٨٧م) *اقتصادنا*، دار التعارف للمطبوعات، بيروت، ص٣١٢.
(١٧) **محمد رواس قلعه جي** (١٩٩١م) *مباحث في الاقتصاد الإسلامي*، دار النفائس، ص ص: ٥٥-٦٢.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

الأصول أو السياسة الاقتصادية التي جاءت بها نصوص القرآن والسنة، وجزء متغير، وهو الأساليب والخطط العملية لإحالة أصول الإسلام وسياسته الاقتصادية إلى واقع مادي[١٨]). أي أن الاقتصاد الإسلامي هو مذهب ونظام وسياسة.

أما الأستاذ مناع القطان، فيعتقد أن الاقتصاد الإسلامي ينبثق من العقيدة الإسلامية، ويرتكز على الملكية الأصلية، والملكية العارضة، والاستخلاف، وميراث الصالحين. أي أن الاقتصاد الإسلامي هو المذهب الاقتصادي الإسلامي[١٩]. أما الطريقي فيعرف الاقتصاد الإسلامي، بأنه العلم بأحكام الشريعة العملية، وعن أدواتها التفصيلية فيما يتعلق بتنظيم كسب المال وإنفاقه وأوجه تنميته[٢٠]. هنا الاقتصاد الإسلامي هو المذهب المشتق من علم الفقه.

أما محمد عبدالله العربي، فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي "بمجموعة الأصول العامة التي نستخرجها من القرآن والسنة لبناء الاقتصاد الذي يقام على أساس تلك الأصول حسب بيئة عصره". وكذلك أحمد الفيل، فيعرفه بأنه "العلم الذي تتناول مباحثه البنيان الاقتصادي جميعه طبقًا لمنهج الشريعة الإسلامية"[٢١]. هنا الاقتصاد الإسلامي هو النظام الاقتصادي الإسلامي.

أما حسن الزمان فيعرف الاقتصاد الإسلامي، بأنه "معرفة وتطبيق الأحكام والقواعد الشرعية التي تمنع الظلم في الحصول على الموارد المادية واستهلاكها، بغية تحقيق رضا الناس وتمكينهم من القيام بواجباتهم تجاه الله

---

(١٨) **محمد شوقي الفنجري** (١٩٨٠م) المذهب الاقتصادي في الإسلام، الاقتصاد الإسلامي: *بحوث مختارة من المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي*، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ٧٦-٧٨.

(١٩) **مناع خليل قطان** (١٩٨٠م) *مفهوم ومنهاج الاقتصاد الإسلامي*، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز، ص ص: ١٣٢-١٣٦.

(٢٠) **عبدالله عبدالمحسن الطريقي** (١٤١٠هـ) *الاقتصاد الإسلامي*، مكتبة الحرمين، ص١٨.

(٢١) **حمد الجنيدل** (١٤٠٦هـ) *مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي*، شركة العبيكان، ص٣٠.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

وتجاه المجتمع[٢٢]، وهنا أيضًا يركز على النظام.

وهناك مجموعة أخرى من الكُتاب اعتبرت أن موضوع الاقتصاد الإسلامي، هو علم الاقتصاد المتأثر بالمذهب الاقتصادي الإسلامي. ومن هؤلاء منذر قحف، الذي يذكر أن موضوع علم الاقتصاد الإسلامي يضم الجانب الفلسفي، وهو المذهب، وجانب المبادئ والقواعد العامة التي تحدد الشكل العام، والإطار الخارجي للفاعلية الاقتصادية، وهو النظام، وجانب التحليل الاقتصادي الذي يكشف عن كيفية تشكيل الاستهلاك والادخار والاستثمار[٢٣].

أما الدكتور يسري فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي، بأنه العلم الذي يبحث في كيفية تنظيم النشاط الاقتصادي للأمة الإسلامية أفرادًا وجماعة، بما يؤدي إلى اكتساب الدخول الحلال حاليًا أو مستقبلاً وإنفاقها بما يرضي الله"[٢٤]. أما نجاح أبو الفتوح فيعرف علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية في إطارها الإسلامي، بغية التوصل إلى القوانين التي تحكم عمل هذه الظاهرة[٢٥]. ويعرف شابرا علم الاقتصاد الإسلامي بأنه: ذلك الفرع من المعرفة الذي يساعد على تحقيق رفاهية الإنسان، من خلال تخصيص وتوزيع الموارد النادرة، بما ينسجم مع التعليمات الإسلامية، وبدون أن يؤدي ذلك بالضرورة إلى تكبيل حرية الفرد، أو خلق اختلالات مستمرة في الاقتصاد الكلي والجزئي[٢٦].

---

(٢٢) **S.M. Hasanuzzaman** (1984) "Definiton of Islamic Economics", *Journal of Research in Islamic Economics*, , pp: 51-53.

(٢٣) **منذر قحف** (١٩٧٠م) *الاقتصاد الإسلامي*، دار القلم، ص٢٠.

(٢٤) **عبدالرحمن يسري** (١٩٨٨م) *دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي*، دار الجامعات المصرية، ص ص: ٣٠-٣١.

(٢٥) **نجاح أبو الفتوح** (٢٠٠١م) *مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي*، كلية البنات، جامعة الأزهر، ص١٥.

(٢٦) **محمد عمر شابرا** (١٤٢٠هـ) *ماهو الاقتصاد الإسلامي*؟ المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ص٤٠.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

أما الزامل وبن جيلالي يعرفان علم الاقتصاد الإسلامي، بأنه "دراسة تحليلية لسلوك الفرد في المجتمع الإسلامي المتعلق باستعمال الموارد النادرة، وتوزيعها واستعمالها في إنتاج السلع والخدمات، في إطار سعي المجتمع نحو تحقيق عبودية الله ومرضاته"(٢٧). ويعرف محمد أنس الزرقا ويؤكد "أن علم الاقتصاد الإسلامي يشمل النظام الاقتصادي والتحليل الاقتصادي(٢٨).

مما سبق يتضح أن عدم الاتفاق على موضوع الاقتصاد الإسلامي أدى إلى تشتت الكتابات بين المذهب الاقتصادي الإسلامي والنظام الاقتصادي الإسلامي والسلوك الاقتصادي في المجتمعات المسلمة المتأثرة بالقيم الإسلامية، وبالتالي لم تظهر لنا معالم النظرية الاقتصادية الإسلامية الأصيلة، وكل المحاولات في الكتابة عن التحليل الاقتصادي أو النظرية الاقتصادية الإسلامية كانت ضمن النظرية النيوكلاسيكية في التحليل الجزئي والنظرية الكنزية في التحليل الكلي، مع إدخال بعض المتغيرات، أو التعديلات في مسمى بعض المتغيرات، مثلا معدل الربح بدلاً من سعر الفائدة في منحنى (IS). ومنحنى الطلب أو العرض للأموال المخصصة للإقراض، ودالة الاستثمار والادخار، وكذلك في سلوك المستهلك أو سلوك المنتج(٢٩). ويؤكد يالجينتاش أن المنهجية المتبعة في دراسة النظرية الاقتصادية الإسلامية التي تقوم على استبعاد بعض الفرضيات في النظريات الاقتصادية العامة، واستبدالها بفرضيات سلوكية مشتقة من المراجع المتنوعة للمعرفة الإسلامية (القرآن، والسنة والفقه) سوف تؤدي إلى نتائج ليست

---

(٢٧) **يوسف الزامل، وبوعلام بن جيلالي** (١٤١٧هـ) *النظرية الاقتصادية الإسلامية*، دار عالم الكتب.

(٢٨) **محمد أنس الزرقا** (١٩٨٦م) *بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي*، في مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت، ص٧٣.

(٢٩) **زامل وبن جيلالي**، *النظرية الاقتصادية*، *المصدر السابق*.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

بالضرورة الحلول الإسلامية، إذ أنها قد تتغير بتغير تلك الفرضيات[٣٠]. يقول محمد أنس "لم تظهر بعد منهجية بحث واضحة في مجال الاقتصاد الإسلامي، وهناك حاجة ماسة إلى فكرة واضحة في أصول البحث الملائم في الاقتصاد الإسلامي، وموقع أصول الفقه ومنهجية التحليل الاقتصادي في تلك الأصول"[٣١].

شكلت علمية الاقتصاد الإسلامي أي وجود أو عدم وجود علم الاقتصاد الإسلامي هاجسًا مقلقلاً في منهجية دراسة علم الاقتصاد الإسلامي، لدى كُتاب الاقتصاد الإسلاميون في ظل نظرية المعرفة التقليدية، فعدم وجود علم الاقتصاد الإسلامي يعني الاعتماد على النظرية الاقتصادية الغربية رأسمالية أو اشتراكية والتي تتعارض مع بعض القيم والتعليمات الإسلامية، وبالتالي يؤدي إلى فصام بين المعتقد وبين السلوك الاقتصادي، وهذا مرفوض إسلامياً لأن الإسلام يحكم كل سلوكيات المسلم. أم القول بوجود علم اقتصاد إسلامي فإن المبادئ العلمية في وضع النظريات والقوانين الاقتصادية تستبعد القيم والأخلاقيات لأن علم الاقتصاد هو علم وضعي (Positive)، وبالتالي نجد أن الكتابات حول علم الاقتصاد الإسلامي تدور في محورين:

منهج ينفي وجود علم الاقتصاد الإسلامي، منهم باقر الصدر الذي يصرح "بأن الاقتصاد الإسلامي ليس علمًا"[٣٢] ويقع في هذه الفئة كل من اعتبر أن موضوع الاقتصاد الإسلامي هو المذهب والنظام الاقتصادي الإسلامي.

---

(٣٠) **نوازات يالجينتاش وآخرون** (١٩٨٦م) *التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي*، مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة آل البيت، ص٤٠.

(٣١) *المرجع السابق*، ص ص: ٧٨-٧٩.

(٣٢) **باقر الصدر**، *اقتصادنا*، *المرجع السابق*، ص ص: ٣١١-٣١٥.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

ففي رأي الصدر "علم الاقتصاد الإسلامي لا يمكن أن يولد ولادة حقيقية، إلا إذا وجد هذا الاقتصاد في كيان المجتمع بجذوره ومعالمه وتفاصيله، ودرست الأحداث والتجارب الاقتصادية التي يمر بها دراسة منظمة". وكذلك متولي يبرر عدم وجود اقتصاد إسلامي "بأن الاقتصاد الإسلامي كعلم يبحث في الظواهر، ويبحث عن أسباب وطرق علاجها وهذه أمور لا توجد إلا إذا وجد مجتمع مسلم يخضع نشاطه لهذه القواعد. وهذه القواعد العامة لم توجد في أي مجتمع ما من المجتمعات المسلمة الحالية"(٣٣). كما أن محجوب يبرر عدم وجود علم اقتصاد إسلامي بحيادية الظاهرة الاقتصادية التي تشكل أساس علم الاقتصاد، إذ لا يمكن أن يكون علم اقتصاد عند المسلمين أو عند المسيحيين(٣٤).

أما من يقول بوجود علم الاقتصاد الإسلامي فيواجه مشكلة الاختلاف في تعريف العلم في المفهوم الغربي والمفهوم الإسلامي، وأيضًا وضعية علم الاقتصاد (Positive). وموضوعية دراسة الاقتصاد (Objective). فالعلم في الإسلام هو الإدراك الجازم الثابت المطابق للدليل(٣٥). وبالتالي لا يمكن للعلم أن يكون إلا إذا بدأ من نقطة الإيمان بالغيب. بينما العلم في الفلسفة الغربية ينفي كل حقيقة لا تتأتى من التجربة الحسية، وبالتالي الحقيقة هي الحقيقة الموضوعية وبالتالي ينفي كل المعلومات التي يكون مصدرها الوحي.

كذلك كل من عرف علم الاقتصاد الإسلامي لم يستطع أن يبعد القيم الإسلامية (Value)، وبالتالي لم يستطع أن يدعي بأن علم الاقتصاد الإسلامي هو

---

(٣٣) **أبوبكر الصديق متولي**، مفهوم دور النقود في الاقتصاد الإسلامي، *الشرق الأوسط* ١٩٨٧/٦/٢٣م، *ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الإسلامي*.

(٣٤) **رفعت محجوب** (١٩٧٨م) *دراسات اقتصادية إسلامية*، معهد الدراسات الإسلامية، ص٣.

(٣٥) **طه جابر علواني** في تقديم كتاب العلم للإمام النسائي، تحقيق فاروق حمادة، المعهد العالي للفكر الإسلامي، ١٩٩٤م، ص ١٧.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

علم وضعي (Positive)، ولكن يؤكد أنه قيمي (Normative) وبالتالي يتأثر بالقيم الإسلامية ولا يكون محايدًا.

وللخروج من هذا المأزق شكك البعض في علمية ووضعية (Positive) وموضوعية (Objective) وحيادية علم الاقتصاد[٣٦]. ولكن محمد أنس في تحليله للعلاقة بين الإسلام وعلم الاقتصاد، أكد أن علم الاقتصاد يتكون من مقولات قيمية ومقولات وصفية. وكذلك في الإسلام هناك مقولات قيمية ومقولات وصفية، وأن هناك مقولات قيمية مشتركة بين الإسلام والاقتصاد، وبالتالي فإن علم الاقتصاد الإسلامي سوف يضم المقولات القيمية التي لا تتعارض مع الإسلام، وتلك التي يختص بها الإسلام ويستبعد المقولات التي تتعارض مع الإسلام، كما يضم المقولات الوصفية الإسلامية التي تتعلق بالاقتصاد والمقولات الوصفية الاقتصادية[٣٧].

وفي تقييمه للكتابات عن علمية علم الاقتصاد الإسلامي، وجد بوعلام وآخرون أن كلاً من شابرا ويسري وشودري أجمع على وجوب أن تتضمن الطريقة التي تشتق بها النظرية الاقتصادية القيم الأخلاقية والدينية للإسلام، وأن نشتق الفرضيات الأساسية أو أصول الاقتصادية من الشريعة ومصادرها المختلفة، كما أنهم لم يرو أي بأس في أن تستخدم وسائل التحليل النظرية الاقتصادية التقليدية في بناء النظرية الاقتصادية الإسلامية[٣٨].

لذلك في تطوير منهجية علم الاقتصاد الإسلامي، يجب أن يراعى في التعريفات والمصطلحات الاقتصادية المستقرة حتى يمكن أن تكون اللغة المستخدمة مفهومة ومتفق عليها بين المتخصصين في الاقتصاد.

---

(٣٦) **يوسف كمال** (١٩٨٨م) *فقه الاقتصاد الإسلامي*، دار القلم، ص ص: ٧-١٨.

(٣٧) **محمد أنس الزرقا**، *تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج*، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، **مجلد٢**، عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ص: ٣-٤٠.

(٣٨) **B. Jalaly** (2002) Islamic Economics in the Writing of Contemporary Muslim Economist, N.P.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

لكن علم الاقتصاد حقل معرفي نشأ وتطور في الفلسفة الغربية وضمن نظرية المعرفة الغربية له مصطلحاته وتعريفاته المستمرة، والمتعارف عليها والتي نشأ وتدرب عليها الاقتصاديون، بما فيهم المسلمون، إن تبني نظرية إسلامية للمعرفة (إبستومولوجيا إسلامية) سوف ينتج عنه إعادة تعريف العلم والمصطلحات والتعريفات الاقتصادية وهذا يؤدي في إلى نشوء حقل معرفي جديد يمكن أن يطلق عليه (علم الاقتصاد القرآني). والذي سوف يختلف في موضوعه ومنهجيته عن علم الاقتصاد التقليدي، والذي سوف يمثل السلوك الاقتصادي وقوالبه ومؤسساته في مجتمع يؤمن بالقيم الإسلامية ويطبقها في سلوكه الاقتصادي.

الحاجة إلى الاقتصاد الإسلامي (القرآني)

إذا كان السلوك الاقتصادي هو موضوع النظرية الاقتصادية فإن السلوك البشري بما فيه الاقتصادي يتحكم فيه القدرات العقلية (التفكير والإرادة والتعلم)، وكذلك الانفعالات الوجدانية كالإحساس بالألم والفرح والحزن. والسلوك الإنساني سلوك صادر عن الإنسان باعتباره وحدة حسية وعقلية ووجدانية وروحية متكاملة، فلا يمكن الفصل بين العقل والجسد من جهة وبين العاطفة والوجدان والروح من جهة أخرى، وإن الفصل بين حاجات الإنسان المادية والروحية هو فصل نظري تجريدي لا يمت للواقع بصلة. لذلك لم تستطع النظريات المختلفة بما فيها الرأسمالية والاشتراكية تجاهلها أو إهمال الجانب العقدي والروحي في الإنسان، إذ تبنت معتقدات وقيم أخلاقية وضعية بدل من المعتقدات والقيم الأخلاقية السماوية والتي شكلت مسلمات نظرياتها المختلفة.

إن القيم والأخلاق والمعتقدات التي يتبناها المجتمع والتي تشكل الأساس للمذهب الاقتصادي التي يتبناه المجتمع، تشكل دوافع السلوك الاقتصادي الرشيد لقطاعات المجتمع، وإن اختلاف هذه الأسس المذهبية تؤدي إلى اختلاف السلوك

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

الاقتصادي موضع النظرية الاقتصادية ومحل علم الاقتصاد، لذلك ليس من المستغرب أن تعتبر النظرية الاقتصادية الغربية سلوك عثمان ابن عفان رضي الله عنه، غير رشيد حينما وزع أحمال القافلة من الأرزاق على الفقراء في وقت عرض عليه تجار المدينة الأرباح العالية[٣٩]، لأنه يتنافي مع مبدأ تعظيم الأرباح، وكذلك إخراج المسلم لزكاة الأموال الباطنة دون أن تجبيها الدولة منه أو تجبره على دفعها، وكذلك عدم قبول الزكاة من الأفراد لأنهم غير مستحقين لها، وإيداع أموالهم في البنوك وعدم أخذ الفائدة عليها، وعدم شراء أسهم الشركات التي يكون نشاطها محرم أو تتعامل بالربا، لأن سلوكهم يعتبر من وجهة نظر النظرية الاقتصادية الغربية فيه إهدار للموارد يتنافى مع السلوك الاقتصادي الرشيد في النظام الرأسمالي الذي يقوم على مبدأ تعظيم المنافع. على الرغم من أن السلوك الرشيد منطق مقبول عقليا إلا أن هناك عدة طرق للوصول إليه، ولكن إذ حددت الأهداف الكلية التي تبناها لمجتمع فيمكن حينئذ تحديد وتعريف السلوك الرشيد، إذ أنه يصبح ذلك السلوك الذي يحقق تلك الأهداف، وحيث إن النظريات الاقتصادية الغربية التي تؤطر للسلوك الاقتصادي في المجتمعات الرأسمالية وتحدد أهداف لا تتفق مع أهداف المجتمع الإسلامي، قد لا تكون مناسبة للتعبير عن السلوك الاقتصادي الرشيد للوحدات الاقتصادية للمجتمع الذي يشكل المذهب الاقتصادي الإسلامي أساسا لسلوكه، كان لزاما على المفكرين المسلمين أن يتحرروا من نماذج النظرية الغربية التي درسوها وتشربت عقلوهم بها باعتبارها هي علم الاقتصاد، ويساعدهم في ذلك الانتقادات اللاذعة لأداء تلك النماذج والكتابات في التشكيك في علميتها، ثم عليهم أن يبنوا النظريات التي تعبر عن سلوكهم الرشيد ويعبروا عن تحوير النماذج الرأسمالية، الكلاسيكية أو النيوكلاسيكية أو الكينزية وترقيعها لكي لا تتعارض مع الضوابط الشرعية.

---

(٣٩) **شوقي دنيا** (د.ت.) *نظرات اقتصادية في القرآن الكريم*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية، ص٥٩.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

الله سبحانه وتعالى خلق الإنسان وأودع فيه الشعور الديني الفطري إذ يقول في كتابه المنزل قال تعالى: ﴿وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنۢ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْۖ قَالُواْ بَلَىٰۛ شَهِدْنَآۛ﴾ الأعراف، الآيتان: ١٧٢-١٧٣ كما أودع فيها معرفة الخير من الشر وخلق فيه ميل فطري إلى حب الخير ونبذ الشر. وقد كان الإسلام الدين الذي دعت إليه كل الرسل، دين يلبي حاجة البشرية ويتعهد ما فيها من طاقات وميول وغرائز وإمكانيات قال تعالى:﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًاۚ فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَاۚ لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ ٱللَّهِۚ ذَٰلِكَ ٱلدِّينُ ٱلْقَيِّمُ ﴾ الروم، ٣٠. وقد تجسد ذلك في النظرية الإسلامية (العقيدة الإسلامية) وفي الأسس العقائدية للنظام الاقتصادي الإسلامي وفي مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي.

إن تطبيق النظام الاقتصادي الإسلامي بمبادئه وأخلاقياته ومؤسساته والعلاقات بين وحداته يتوقع أن يؤدي إلى تحقيق السلام الاجتماعي، والقضاء على الصراع الطبقي، وتقليل سوء التوزيع للدخول داخل الدول وبين الدول، ويقلل من الفقر النسبي وسوف يحافظ على إنسانية البشر وعلى قيمهم وأخلاقياتهم وحرياتهم الدينية، إن هذا ما تحتاج إليه البشرية.

وكان الإسلام خاتم الرسالات نزل للعالمين ليهدي البشر كافة إلى طرق فلاحهم ونجاحهم في الحياة الدنيا والآخرة، ويحكم وينظم كل حياة الإنسان ولم يغفل آي جانب منها، بما في ذلك الجانب الاقتصادي، والذي كان من جوانب التركيز فيه، فكان حفظ المال من مقاصد الشريعة الإسلامية، كما أن تحقيق مقصد حفظ الدين والنسل والعرض والعقل يستوجب أن يكون هناك حفظ للمال يساعد على أخذ الأسباب لعدم هلاك النفس، والقدرة على حفظ العرض، وبقاء النسل والدين، لذلك لا يستغرب أن معظم سور القرآن فيها توجيه له علاقة بالمذهب الاقتصادي الإسلامي أو السلوك الاقتصادي للفرد. لذلك يمكن الرجوع

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

إلى آيات القرآن الكريم والتي تصف الغرائز التي جبل الإنسان عليها وعلى سلوك الإنسان في علاقته بالمال والثروة، لوضع أساس السلوك الاقتصادي للإنسان مثل: ﴿وَإِنَّهُۥ لِحُبِّ ٱلْخَيْرِ لَشَدِيدٌ ﴿٨﴾﴾ سورة العاديات، ٨، ﴿زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلْبَنِينَ وَٱلْقَنَٰطِيرِ ٱلْمُقَنطَرَةِ مِنَ ٱلذَّهَبِ وَٱلْفِضَّةِ وَٱلْخَيْلِ ٱلْمُسَوَّمَةِ﴾ سورة آل عمران، ١٤، والرجوع إلى الآيات التي تبين الضوابط والقيم التي تحكم سلوك الإنسان والسلوك الذي يجب عليه سلوك من آمن بالله واليوم الآخر لتحقيق فلاحه (سعادته في الدنيا وآخرة)، وذلك لوضع النظريات التي تحكم سلوكه الاقتصادي (موضوع الاقتصاد القرآني)، والأدوات والسياسات التي يجب أن تتبع من قبل (المحتسب) لتصحيح أي اختلال في السلوك، وعليه يمكن أن يكون لدينا علم الاقتصاد القرآني.

منهجية علم الاقتصاد الإسلامي (القرآني) الحديث

إن نظرية المعرفة العلمية وفي تطورها في القرن العشرين، والتي تبرأت من الاعتقاد بوجود نظام كوني حتمي يقوم على مبدأ السببية، حيث أثبتت الاكتشافات في الميكانيكا الموجية، ومعادلات شرودنجر أن المصادفة والاحتمال تفسيران لصميم طبيعة الظاهرة الفيزيائية موضع الدراسة، والذي يعني تبخر اليقين من عالم العلم وأصبحت العلاقات ليست علاقات ميكانيكية محكومة بقوانين حتمية، ولا نجد دائما علاقة سببية تفسر سلوك الظواهر، وكل ما يمكن دراسته هي علاقات احتمالية يمكن استخدام علم الإحصاء والنظريات الاحتمالية في تفسيره، وتحديد درجة التأكد أو الخطأ في تلك النتائج، وقد امتدت اللاحتمية من علم الفيزياء إلى العلوم الأخرى، وكانت السبب في انهيار نظرية دارون في أصل الإنسان، إن اللاحتمية واللايقينية التي سادت العلوم الطبيعية في القرن العشرين أدت إلى اتباع منهج أسلوب المحاولة والخطأ للتعلم والتعرف على البيئة المحيطة

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

بالكائن الحي، وقد تطور هذا الأسلوب ليصبح المنهج العلمي التجريبي الحديث وهو على وجه التحديد: منهج الحدوث الافتراضية الجريئة عن الظاهرة، والاختبارات العلمية الحاذقة لتكذيبها، واستبدالها بفروض وتخمينات أخرى أفضل ومحاولة تكذيبها وهذا يؤدي إلى التقدم العلمي، وهنا ليس مهم مصدر هذه التخمينات التي قد تكون قيم أخلاقية أو دينية أو فلسفية، ولكن يجب أن توضع بصيغة قابلة لإخبار خطئها، ويمكن هذه المنهجية إتباعها في التأصيل للعلوم الاجتماعية بما في ذلك علم الاقتصاد(٤٠)، هنا يجب إن نفرق بين النظام الاقتصادي والذي يعني بمجموع القيم والقوانين والمؤسسات الاقتصادية السائدة في المجتمع موضع الدراسة، وعلم الاقتصاد الذي يعني بالقواعد التي تحكم سلوك الظواهر والوحدات الاقتصادية في المجتمع والتي يمكن اتباع الطرق العلمية لاختبار الافتراضات المختلفة عن ذلك السلوك، ولاختبار تأثير مفردات النظام على السلوك الاقتصادي لظواهر ووحدات لذلك المجتمع.

إن المنهج العلمي التجريبي الحديث يتيح للاقتصاديين المسلمين التأصيل لعلم للسلوك الاقتصادي للمسلمين الذين يؤمنون بالنهج القرآني ويعيشونه، ويؤثر في سلوكهم الاقتصادي بتصوراته، إن مصادر المعرفة الإسلامية هي عالم الغيب وعالم الشهادة، والمصدر الوحيد لعالم الغيب هو الوحي المعصوم كتابا وسنة، المنزل على النبي محمد (ﷺ) والذي ثبت ثبوتا قطعيا بصدقه، ولا يعتبر الإسلام المصادر الأخرى للغيب كالكهانة والكتب المقدسة في الأديان الوثنية وكتب النبوءات، أو مصادر المعرفة الباطنية كالمعرفة الغنوصية والمعرفة الإشرافية وعلم الأسرار والعلم اللدني عند الصوفية(٤١)، أما عالم الشهادة فمصدر المعرفة

---

(٤٠) **يمنى الطريف الخولي** (١٤٢١هـ) *فلسفة القرن العشرين*، عالم٢٦٤ المعرفة، الكويت، ص ص: ٣٨١-٣٩٠.

(٤١) **فوز بنت عبداللطيف كردي** (١٤٢٨هـ) *أصول الايمان بالغيب وآثاره*، دار القاسم، ص ص: ١٢٣-١٨٣.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

فيه هي الطرق العلمية المتبعة في نظرية المعرفة العلمية المادية الحديثة القائمة على المنهج العلمي التجريبي الحديث، القائم على وضع فرضيات للسلوك الاقتصادي المتأثر بالقيم الإسلامية واختبار خطأ هذه الفرضية من عدمه.

لو أردنا دراسة السلوك الاقتصادي للوحدات المكونة للمجتمع الملتزم بالضوابط الشرعية فكرا وعقيدتا وسلوكا، لتفسيره ومعرفة المتغيرات التي تؤثر عليه والتنبؤ به، المسلم يمكن أن نطلق على هذا العلم (الاقتصاد القرآني) لأن مصدر التنظير للسلوك الاقتصادي والضوابط الذي يجب أن تحكمه وتؤثر فيه سوف نجدها في القرآن وفي السنة النبوة المطهرة، وسوف نجد في القرآن كل ما نحتاج لبناء هذا العلم ويقول سبحانه وتعالى: ﴿مَّا فَرَّطْنَا فِي ٱلْكِتَٰبِ مِن شَىْءٍ﴾ الأنعام، ٣٨، ﴿تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ﴾ النحل، ٨٩.

أن وظيفة علم الاقتصاد القرآني سوف لا تقتصر على الوصف والتفسير والتنبؤ كما في علم الاقتصاد التقليدي، بل يتجاوز ذلك وضع النماذج المثالية التي يجب أن يتصرف بموجبها الفرد المسلم الرشيد المنضبط بالضوابط الشرعية، والتي تحقق الأهداف الكلية للمجتمع الإسلامي، وتفسير أسباب الانحراف عن ذلك السلوك، وبناء على نماذج السلوك وعلى الأسباب التي تم التوصل إليها يتم وضع السياسات الاقتصادية التي تسترشد بالأوامر والنواهي المباشرة وغير المباشرة، والتي قد تستنتج من باب السياسة الشرعي، والتي تصحح انحرافات السلوك الاقتصادي الإسلامي الرشيد، وذلك بهدف تحقيق الأهداف الكلية للمجتمع الإسلامي.

فمثلا تفترض النظرية الاقتصادية القرآنية أنه نتيجة لتحريم الفائدة في النظام الاقتصادي القرآني فإن الوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي لا تتعامل بالربا، وعليه يكون الطلب على النقود والطلب على الاستثمار ليس دالة

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

في سعر الفائدة، هذه مقولة يمكن إثبات صحتها أو خطئها، فلو أجريت دراسة ووجد أن الفرضية صحيحة فإن الاستنتاج أن سلوك الوحدات الاقتصادية سلوكا رشيدا يتمشى من منطق النظرية، ولكن إذا كانت النتيجة أن الفرضية غير صحيحة لأن الطلب على النقود والاستثمار هي دالة معنوية في سعر الفائدة في الوحدات الاقتصادية في المجتمع الإسلامي، هذا لا يعني خطأ الفرضية أو خطأ النموذج المبني عليه الفرضية، ولكن تعنى أن سلوك تلك الوحدات غير رشيد بالمفهوم الإسلامي، وتكون مهمة النظرية تفسير سبب الانحراف والمتغيرات التي أدت إليه، وتقترح السياسات الاقتصادية لتصحيح ذلك الانحراف، فإذا كان المجتمع متبني للأسس النظام الاقتصادي الإسلامي، فتتدخل السلطات الاقتصادية لتصحيح الاختلال في النظام بتطبيق عقوبات عند مخالفة القوانين التي تبناها المجتمع والمشتقة من القرآن أو السنة أو من باب السياسة الشرعية، وهذا ما يحدث في الاقتصادي الرأسمالي في حالة تحريمه للاحتكار، فوظيفة النظريات الاقتصادية ليس فقط شرح السلوك الاقتصادي الرشيد والتنبؤ به بل أيضا مساعدة السياسة الاقتصادية في توجيه هذا السلوك للسلوك الرشيد أو لتحقيق الأهداف الكلية التي تبناها المجتمع.

الاقتصاد القرآني يمكن وصفه بأنه اقتصاد أخلاقي إنساني مبني على السلوك الاقتصادي الغريزي الإنساني وعلى مجموعة من القيم والأخلاق والضوابط المستمدة من الشريعة الإسلامية، والتي تهدف إلى ضبط وتنظيم السلوك الاقتصادي للإنسان لتحقيق توازنه المبني على مبدأ العدالة في العلاقات بين الأفراد وبين الوحدات الاقتصادية، والتوازن بين المصالح الخاصة العامة وتحقيق التكافل الاجتماعي بين أفراد المجتمع وبذلك يحقق وظيفة الاستخلاف التي خلق الله البشر لتحقيقها والتي تؤدي إلى التوازن بين الاحتياجات الروحية والمادية للفرد والتوازن بين مصلحة الفرد والجماعة وتحقيق الرفاهية للفرد والمجتمع.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

الأصول القرآنية للاقتصاد

إن النشاط الاقتصادي نشاط تعبدي كلف به الإنسان كما كلف ببقية العبادات، فيقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ وَمَا خَلَقْتُ ٱلْجِنَّ وَٱلْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾ ﴾ الذاريات، وقد كلف الله الإنسان بعبادته كما كلفه بعمارة الأرض وأمره بالسعي في مناكبها كأمره له بالعبادة إذ يقول ﴿يَٰقَوْمِ ٱعْبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ وَٱسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا ﴾ هود ٦١، ويقول ﴿فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾ تبارك ١٥، ويقول تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ ﴿١٥﴾ ﴾ الملك، فكان عمارة الأرض من الخيرات إلى أمر الإنسان بالاستباق إليها حيث قال ﴿فَٱسْتَبِقُواْ ٱلْخَيْرَٰتِ ﴾ البقرة، ٤٨، ومن العمل الصالح التي تؤدي إلى حياة دنيوية طيبة للمؤمن حيث قال تعالى: ﴿ مَنْ عَمِلَ صَٰلِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَىٰ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُۥ حَيَوٰةً طَيِّبَةً وَلَنَجْزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴿٩٧﴾ ﴾ النحل.

الإنفاق نشاط اقتصادي وقد أمر الإنسان به، إذ يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿وَأَنفِقُواْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ﴾ البقرة، ١٩٥، وطلب من الإنسان التوسط في الإنفاق إذ يقول ﴿ وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ ٱلْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ﴿٢٩﴾ ﴾ الإسراء، وحب المال غريزة اقرها القرآن ﴿وَتُحِبُّونَ ٱلْمَالَ حُبًّا جَمًّا ﴿٢٠﴾ ﴾) الفجر، وتفاوت الدخول شيء طبيعي يقره القرآن في قوله ﴿ وَٱللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ ﴾) النحل ٧١، وأقر القرآن تفاوت مستوى المعيشة إذ يقول ﴿نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِي ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ ﴾ الزخرف، ٣٢، والإنفاق الاستهلاكي مرغوب بضوابطه، إذ يقول ﴿ وَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلًا طَيِّبًا ۚ ﴾ المائدة، ٨٨.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

وباستعراض الآيات القرآن الكريم نجد إن الاقتصاد احتل في القرآن موقعا كميا وكيفيا أكثر من أي موضوع دنيوي أخر، وتكاد لا تخلو سورة من سور القرآن منه ونجد أن كثير من المصطلحات الاقتصادية تكرر ذكرها في القرآن الكريم، من تلك المال، والملك، والرزق، والكسب، والإنفاق، والزكاة، والربا، والتجارة، والزراعة، والغرس، والأكل والشرب، والديون، والعقود وغيرها، ويجد الباحث أصول الاقتصاد في القرآن مذهبا ونظاما وعلما، ورغم ذلك لم يكن القرآن كتاب في علم الاقتصاد.

معالم الاقتصاد لقرآني

أن موضوع علم الاقتصاد هو السلوك الاقتصادي للإنسان، وهو سلوكه في استخدام الموارد الاقتصادية لإشباع حاجاته المختلفة، ويدرس في مجموعة من الكليات وهي الإنتاج والاستهلاك والتبادل والتوزيع ويدرس من منظور كلي وجزئي، وكل هذه التقسيمات نشأت لتطورات وظروف خاصة باقتصاديات الدول الغربية وليست للأسباب علمية، ويتأثر السلوك الاقتصادي بالقيم التي يؤمن بها وتشكل مجموعها المذهب الاقتصادي، وبمجموعة المؤسسات التي تنشأ لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع وتشكل النظام الاقتصادي.

إن القرآن نزل لينظم علاقة الإنسان بربه وعلاقته بنفسه وعلاقته بغيره من المخلوقات بما في ذلك الموارد الاقتصادية، وليهديه إلى الطريق الأقوم الذي يحقق له سعادة الدنيا والآخرة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ الإسراء، ٩، وحين أنزل الله الإنسان على الأرض وأمره بعمارتها، بين له في كتابه كل ما يحتاج إلى معرفته، قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ تِبْيَٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ﴿٨٩﴾﴾ النحل، لذلك نحن نؤمن بأن القرآن الكريم يحوي الأسس والمبادئ التي إذا تم التعرف عليها وتدبرها يمكن الوصول إلى معالم الاقتصاد القرآني مذهبا ونظاما ونظريتا، ويتحقق في العدالة والكفاءة.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

معالم المذهب الاقتصادي القرآني

المذهب الاقتصادي هو مجموعة القيم والمبادئ والأخلاقيات والأعراف التي يؤمن بها أفراد المجتمع، وتكون غير قابلة لإثبات صحتها أو خطؤها. ويعتمد عليها في تحديد الأهداف الكلية للمجتمع، وتكون أساسًا للعلاقات الاقتصادية في المجتمع. ويمدنا القرآن الكريم بالأسس العقائدية والتي تشكل العامل الأساسي المؤثر في السلوك والعلاقات الاقتصادية في المجتمعات الإسلامية وأهم هذه الأسس:

الله هو المالك الأصلي لجميع الموارد الاقتصادية فهو الخالق لها وهو الذي يهبها لمن شاء وينزعها عمن شاء، وهو مسخرها للناس وهو الوارث لها، وقد قال الله تعالى: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَٰلِكَ ٱلْمُلْكِ تُؤْتِى ٱلْمُلْكَ مَن تَشَآءُ وَتَنزِعُ ٱلْمُلْكَ مِمَّن تَشَآءُ وَتُعِزُّ مَن تَشَآءُ وَتُذِلُّ مَن تَشَآءُ ۖ بِيَدِكَ ٱلْخَيْرُ ۖ إِنَّكَ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٦﴾ ﴾ آل عمران، وقال: ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضَ وَأَنزَلَ مِنَ ٱلسَّمَآءِ مَآءً فَأَخْرَجَ بِهِۦ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ رِزْقًا لَّكُمْ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْفُلْكَ لِتَجْرِىَ فِى ٱلْبَحْرِ بِأَمْرِهِۦ ۖ وَسَخَّرَ لَكُمُ ٱلْأَنْهَٰرَ ﴿٣٢﴾ ﴾ إبراهيم، ويقول: ﴿ وَلِلَّهِ مِيرَٰثُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۗ ﴾ آل عمران، ١٨٠.

إن ملكية الإنسان للموارد الاقتصادية هي ملكية استخلاف في أعمار الأرض فيجب على المستخلف أن يراعي ضوابط المالك فيما استخلف فيه يقول تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ ۚ ﴾ فاطر، ٣٩، ويقول تعالى: ﴿ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ ﴾ الحديد، ٧، ويقول تعالى: ﴿ ثُمَّ جَعَلْنَٰكُمْ خَلَٰٓئِفَ فِى ٱلْأَرْضِ مِنۢ بَعْدِهِمْ لِنَنظُرَ كَيْفَ تَعْمَلُونَ ﴿١٤﴾ ﴾ يونس، ويقول تعالى: ﴿ وَٱذْكُرُوٓا۟ إِذْ جَعَلَكُمْ خُلَفَآءَ مِنۢ بَعْدِ عَادٍ وَبَوَّأَكُمْ فِى ٱلْأَرْضِ تَتَّخِذُونَ مِن سُهُولِهَا قُصُورًا وَتَنْحِتُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ۖ فَٱذْكُرُوٓا۟ ءَالَآءَ ٱللَّهِ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٧٤﴾ ﴾ الأعراف.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

يجب على الإنسان أن يسعى في الأرض ويأخذ بأسباب الرزق، ولكن الله هو مسبب الأسباب وخالقها، والارتباط بين الرزق والأخذ بالأسباب ليس حتما، إذ إن الأخذ بالأسباب شرطا لازما ولكن غير كافيا للحصول على الرزق، ذلك لأن الله هو الذي يبسط الرزق لمن يشاء ويقدره لمن يشاء إذ يقول الله سبحانه وتعالى: ﴿ ٱللَّهُ يَبْسُطُ ٱلرِّزْقَ لِمَن يَشَآءُ مِنْ عِبَادِهِۦ وَيَقْدِرُ لَهُۥٓ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَىْءٍ عَلِيمٌ ﴿٦٢﴾ ﴾ العنكبوت، ويقول: ﴿ قُلْ مَن يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلْأَرْضِ ۖ قُلِ ٱللَّهُ ۖ ﴾ سبأ، ٢٤، ويقول ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱذْكُرُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ ۚ هَلْ مِنْ خَٰلِقٍ غَيْرُ ٱللَّهِ يَرْزُقُكُم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ۚ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ فَأَنَّىٰ تُؤْفَكُونَ ﴿٣﴾ ﴾ فاطر، ويقول: ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلْقُوَّةِ ٱلْمَتِينُ ﴿٥٨﴾ ﴾ الذاريات.

الإيمان ليس شرطا للحصول على الرزق إذ يرزق الله المؤمن والكافر والعصي والفاسق والظالم، إذ يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ إِبْرَٰهِـۧمُ رَبِّ ٱجْعَلْ هَٰذَا بَلَدًا ءَامِنًا وَٱرْزُقْ أَهْلَهُۥ مِنَ ٱلثَّمَرَٰتِ مَنْ ءَامَنَ مِنْهُم بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ ۖ قَالَ وَمَن كَفَرَ فَأُمَتِّعُهُۥ قَلِيلًا ثُمَّ أَضْطَرُّهُۥٓ إِلَىٰ عَذَابِ ٱلنَّارِ ۖ وَبِئْسَ ٱلْمَصِيرُ ﴿١٢٦﴾ ﴾ البقرة، ويقول: ﴿ وَظَلَّلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْغَمَامَ وَأَنزَلْنَا عَلَيْكُمُ ٱلْمَنَّ وَٱلسَّلْوَىٰ ۖ كُلُوا۟ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقْنَٰكُمْ ۖ وَمَا ظَلَمُونَا وَلَٰكِن كَانُوٓا۟ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ ﴿٥٧﴾ ﴾ البقرة.

اختص الله المؤمنون المتقون بالبركة في أرزاقهم، فالتقوى تؤدي إلى اقتصار استهلاك المؤمن على الطيبات وتجنب الخبائث وعلى الاقتصاد في الاستهلاك وتجنب الإسراف والتبذير والى القناعة بما رزقه الله وهذا يؤدي إلى أن يفيض رزقه عن حاجته، يقول سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَوْ أَنَّ أَهْلَ ٱلْقُرَىٰٓ ءَامَنُوا۟ وَٱتَّقَوْا۟ لَفَتَحْنَا عَلَيْهِم بَرَكَٰتٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ وَٱلْأَرْضِ ﴾ الأعراف، ٩٦، ويقول ﴿ فَقُلْتُ ٱسْتَغْفِرُوا۟ رَبَّكُمْ إِنَّهُۥ كَانَ غَفَّارًا ﴿١٠﴾ يُرْسِلِ ٱلسَّمَآءَ عَلَيْكُم مِّدْرَارًا ﴿١١﴾ وَيُمْدِدْكُم بِأَمْوَٰلٍ وَبَنِينَ وَيَجْعَل لَّكُمْ جَنَّٰتٍ وَيَجْعَل لَّكُمْ أَنْهَٰرًا ﴿١٢﴾ ﴾ نوح، ويقول: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴿٢﴾ وَيَرْزُقْهُ مِنْ حَيْثُ لَا يَحْتَسِبُ ۚ وَمَن يَتَوَكَّلْ عَلَى ٱللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُۥ ۚ ﴾ الطلاق، الآيتان ٢-٣، وقال تعالى: ﴿ وَأَلَّوِ ٱسْتَقَٰمُوا۟ عَلَى ٱلطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَٰهُم مَّآءً غَدَقًا ﴿١٦﴾ ﴾ الجن، ١٦.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

أوجب الله سبحانه وتعالى الإنفاق في المال فكانت شطر الإيمان ومن شروط الاستخلاف في المال وعدم الإنفاق موجب للتهلكة، قال تعالى ﴿ٱلَّذِينَ يُؤْمِنُونَ بِٱلْغَيْبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ يُنفِقُونَ ﴿٣﴾ البقرة، ويقول ﴿وَأَنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ وَلَا تُلْقُوا۟ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ ۛ وَأَحْسِنُوٓا۟ ۛ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴿١٩٥﴾﴾ البقرة، ويقول ﴿ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟ لَهُمْ أَجْرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾﴾ الحديد، ويقول ﴿قُل لِّعِبَادِىَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ يُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُنفِقُوا۟ مِمَّا رَزَقْنَٰهُمْ سِرًّا وَعَلَانِيَةً مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِىَ يَوْمٌ لَّا بَيْعٌ فِيهِ وَلَا خِلَٰلٌ ﴿٣١﴾﴾ إبراهيم، ويقول ﴿هَٰٓأَنتُمْ هَٰٓؤُلَآءِ تُدْعَوْنَ لِتُنفِقُوا۟ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ فَمِنكُم مَّن يَبْخَلُ ۖ وَمَن يَبْخَلْ فَإِنَّمَا يَبْخَلُ عَن نَّفْسِهِۦ ۚ وَٱللَّهُ ٱلْغَنِىُّ وَأَنتُمُ ٱلْفُقَرَآءُ ۚ وَإِن تَتَوَلَّوْا۟ يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوٓا۟ أَمْثَٰلَكُم ﴿٣٨﴾﴾ محمد.

معالم النظام الاقتصادي القرآني

فهو مجموعة القوانين والمؤسسات والإجراءات العملية والتطبيقية أو التنفيذية والوسائل اللازمة لتحقيق الأهداف الكلية للمجتمع. فمثلاً الحرية الفردية تعتبر من القيم الأساسية للمذهب الرأسمالي وتعظيم المنافع تعتبر من الأهداف الكلية للمجتمع الرأسمالي ونظام السوق، والذي هو جزء من النظام الرأسمالي يعتبر من الوسائل لتحقيق هدف تعظيم المنفعة، وأهم معالم النظام الاقتصادي القرآني هي:

العدل هو الهدف للنظام الاقتصادي القرآني، وهو الهدف التي أرست الرسل ونزلت الكتب السماوية لتحقيقه، قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ وَٱلْمِيزَانَ لِيَقُومَ ٱلنَّاسُ بِٱلْقِسْطِ ۖ﴾ الحديد، ٢٥، ويشمل ذلك العدل في المعاملات المالية والعلاقات الاقتصادية، قال تعالى: ﴿وَيَٰقَوْمِ أَوْفُوا۟ ٱلْمِكْيَالَ وَٱلْمِيزَانَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿٨٥﴾﴾ سورة هود.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

العلاقة الاقتصادية بين أفراد المجتمع علاقة أخوة وليس علاقة صراع، قال تعالى: ﴿ إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ ﴾ الحجرات، ١٠.

التعاون والتكامل والإحسان هو الأساس للمعاملات الاقتصادية السوقية والخيرية، قال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْبِرِّ وَٱلتَّقْوَىٰ ۖ وَلَا تَعَاوَنُوا۟ عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْعُدْوَٰنِ ﴾ المائدة،٢، وقال تعالى: ﴿ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَٰتٍ لِّيَتَّخِذَ بَعْضُهُم بَعْضًا سُخْرِيًّا ۗ وَرَحْمَتُ رَبِّكَ خَيْرٌ مِّمَّا يَجْمَعُونَ ﴿٣٢﴾ ﴾ الزخرف، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأْمُرُ بِٱلْعَدْلِ وَٱلْإِحْسَٰنِ وَإِيتَآئِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَيَنْهَىٰ عَنِ ٱلْفَحْشَآءِ وَٱلْمُنكَرِ وَٱلْبَغْىِ ۚ يَعِظُكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿٩٠﴾ ﴾ النحل.

الحرية وتمام الرضا هي أساس المعاملات الاقتصادية، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ لَا تَأْكُلُوٓا۟ أَمْوَٰلَكُم بَيْنَكُم بِٱلْبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً عَن تَرَاضٍ مِّنكُمْ ﴾ النساء، ٢٩.

لولي الأمر أن يتدخل في الاقتصاد لتحقيق العدالة وللمحافظة على الموارد الاقتصادية وحمايتها من الإهدار، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ التوبة، وقال تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ ﴾ الإسراء، ٢٦، قال تعالى: ﴿ قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾ ﴾ يوسف، قال تعالى: ﴿ وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا وَٱرْزُقُوهُمْ فِيهَا وَٱكْسُوهُمْ وَقُولُوا۟ لَهُمْ قَوْلًا مَّعْرُوفًا ﴿٥﴾ ﴾ النساء، قال تعالى: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ الأعراف.

تحقيق الأمان والتكافل الاجتماعي عن طريق الإنفاق الإلزامي والتطوعي، قال تعالى: ﴿ ءَامِنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ وَأَنفِقُوا۟ مِمَّا جَعَلَكُم مُّسْتَخْلَفِينَ فِيهِ ۖ فَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ مِنكُمْ وَأَنفَقُوا۟

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

لَهُم أَجرٌ كَبِيرٌ ﴿٧﴾ ﴾ الحديد، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُصَّدِّقِينَ وَٱلْمُصَّدِّقَٰتِ وَأَقْرَضُوا۟ ٱللَّهَ قَرْضًا حَسَنًا يُضَٰعَفُ لَهُمْ وَلَهُمْ أَجْرٌ كَرِيمٌ ﴿١٨﴾ ﴾ الحديد، ﴿ وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا ۖ وَبِٱلْوَٰلِدَيْنِ إِحْسَٰنًا وَبِذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْيَتَٰمَىٰ وَٱلْمَسَٰكِينِ وَٱلْجَارِ ذِى ٱلْقُرْبَىٰ وَٱلْجَارِ ٱلْجُنُبِ وَٱلصَّاحِبِ بِٱلْجَنۢبِ وَٱبْنِ ٱلسَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَٰنُكُمْ ۗ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴿٣٦﴾ ﴾ النساء، وقال تعالى: ﴿ وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤْتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ ۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴿٥﴾ ﴾ البينة، قال تعالى: ﴿ فَأَقِيمُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتُوا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ ۚ ﴾ المجادلة، ١٣.

أهم أدوات السياسة الاقتصادية النقدية والمالية هي تحريم الربا وفرض الزكاة والحقوق الأخرى على الأموال، والتي يمكن أن تبنى عليها مباشرة وغير مباشرة أدوات إدارة النظام الاقتصاد القرآني(٤٢)، قال تعالى: ﴿ خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا وَصَلِّ عَلَيْهِمْ ۖ إِنَّ صَلَوٰتَكَ سَكَنٌ لَّهُمْ ۗ وَٱللَّهُ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴿١٠٣﴾ ﴾ التوبة، وقال تعالى: ﴿ وَءَاتِ ذَا ٱلْقُرْبَىٰ حَقَّهُۥ وَٱلْمِسْكِينَ وَٱبْنَ ٱلسَّبِيلِ وَلَا تُبَذِّرْ تَبْذِيرًا ﴿٢٦﴾ ﴾ الإسراء، قال تعالى: ﴿ خُذِ ٱلْعَفْوَ وَأْمُرْ بِٱلْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ ٱلْجَٰهِلِينَ ﴿١٩٩﴾ ﴾ الأعراف، قال تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ ٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَذَرُوا۟ مَا بَقِىَ مِنَ ٱلرِّبَوٰٓا۟ إِن كُنتُم مُّؤْمِنِينَ ﴿٢٧٨﴾ فَإِن لَّمْ تَفْعَلُوا۟ فَأْذَنُوا۟ بِحَرْبٍ مِّنَ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ۖ وَإِن تُبْتُمْ فَلَكُمْ رُءُوسُ أَمْوَٰلِكُمْ لَا تَظْلِمُونَ وَلَا تُظْلَمُونَ ﴿٢٧٩﴾ ﴾ سورة البقرة.

---

(٤٢) **عبدالرزاق بلعباس** (٢٠٠٨م) هل قصر الفقهاء في بيان أصول النظام الاقتصادي الإسلامي، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٢١، ع١، ص ص: ٣٣-٥٩.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

المراجع

أولاً: المراجع العربية

أبو الفتوح، نجاح عبدالعليم (٢٠٠١م) *مدخل إلى الاقتصاد الإسلامي*، كلية البنات، جامعة الأزهر.

أمين، جلال (٢٠٠٨م) *فلسفة علم الاقتصاد*، دار الشروق.

بلعباس، عبدالرزاق (٢٠٠٨م) هل قصر الفقهاء في بيان أصول النظام الاقتصادي الإسلامي، *مجلة جامعة الملك عبد العزيز: الاقتصاد الإسلامي*، م٢١،ع١، ص ص: ٣٣-٥٩.

الجنيدل، حمد، (١٤٠٦هـ) *مناهج الباحثين في الاقتصاد الإسلامي*، شركة العبيكان.

الخولي، يمنى الطريف (١٤٢١) فلسفة القرن العشرين، *عالم المعرفة* ٢٦٤، الكويت، ص ص: ١٥٤-١٥٥.

دنيا، شوقي (د.ت.) *نظرات اقتصادية في القرآن الكريم*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، البنك الإسلامي للتنمية.

الزامل، يوسف، وبوعلام، بن جيلالي (١٤١٧هـ) *النظرية الاقتصادية الإسلامية*، دار عالم الكتب.

الزرقا، محمد أنس (١٩٨٦م) *بعض المشكلات البحثية في نظرية الاقتصاد الإسلامي*، في *مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي*، المجمع الملكي لبحوث الحضارة الإسلامية، مؤسسة آل البيت.

الزرقا، محمد أنس، تحقيق إسلامية علم الاقتصاد: المفهوم والمنهج، *مجلة جامعة الملك عبدالعزيز: الاقتصاد الإسلامي*، **مجلد٢**، عام ١٤١٠هـ/١٩٩٠م، ص ص: ٣-٤٠.

الساعاتي، عبدالرحيم (١٤٢٧هـ) علم الاقتصاد الإسلامي وعلم الاقتصاد: دراسة منهجية، *مجلة دراسات اقتصادية إسلامية*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب، ع٢، **م١٢**.

شابرا، محمد عمر (١٤٢٠هـ) *ما هو الاقتصاد الإسلامي*، المعهد الإسلامي للبحوث والتدريب.

شابرا، محمد عمر (١٤٢٦هـ) *مستقبل علم الاقتصاد من منظور إسلامي*، المعهد العالمي للفكر الإسلامي.

الصدر، السيد محمد باقر (١٩٨٧م) *اقتصادنا*، دار التعارف للمطبوعات، بيروت.

الطريقي، عبدالله عبدالمحسن (١٤١٠هـ) *الاقتصاد الإسلامي*، مكتبة الحرمين.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

عبيدات ذوقان وآخرون (١٩٩١م) *البحث العلمي، مفهومه وأدواته وأساليبه*، دار الفكر.

علواني، طه جابر (١٩٩٤م) *كتاب العلم للإمام النسائي*، تحقيق فاروق حمادة، المعهد العالي للفكر الإسلامي.

الفنجري، محمد شوقي (١٩٨٠م) المذهب الاقتصادي في الإسلام، الاقتصاد الإسلامي: بحوث مختارة من *المؤتمر الأول للاقتصاد الإسلامي*، جامعة الملك عبدالعزيز.

قحف، منذر (١٩٧٠م) *الاقتصاد الإسلامي*، دار القلم.

قحف، منذر (١٩٩٥م) *النصوص الاقتصادية من القرآن والسنة*، مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامي، مركز النشر العلمي، جامعة الملك عبدالعزيز.

قطان، مناع خليل (١٩٨٠م) مفهوم ومنهاج الاقتصاد الإسلامي، الاقتصاد الإسلامي، جامعة الملك عبدالعزيز.

قلعه جي، محمد رواس (١٩٩١م) *مباحث في الاقتصاد الإسلامي*، دار النفائس.

كردي، فوز بنت عبداللطيف (١٤٢٨هـ) *أصول الإيمان بالغيب وآثاره*، دار القاسم.

كمال، يوسف (١٩٨٨م) *فقه الاقتصاد الإسلامي*، دار القلم.

متولي، أبو بكر الصديق (١٩٨٧م) مفهوم دور النقود في الاقتصاد الإسلامي، *الشرق الأوسط* ١٩٨٧/٦/٢٣م، ندوة الجمعية المصرية للاقتصاد الإسلامي.

محجوب، رفعت (١٩٧٨م) *دراسات اقتصادية إسلامية*، معهد الدراسات الإسلامية.

نوازات يالجينتاش وآخرون (١٩٨٦م) *التصور العام للمشكلات التي تعترض سبيل البحث في الاقتصاد الإسلامي*، مشكلات البحث في الاقتصاد الإسلامي، مؤسسة آل البيت.

يسري، عبدالرحمن (١٩٨٨م) *دراسات في علم الاقتصاد الإسلامي*، دار الجامعات المصرية.

ثانيًا: المراجع الأجنبية

Dopfer, Kurt (ed) (1976) *Economics in Futur: Toward A New Paradigm* (London: Macmillan).

Hahn, F. and **Hollis, M.** (1979) *Philosophy and Economic Theory* (Oxford: Oxford University Press)

Hasanuzzaman, S.M. (1984) "Definition of Islamic Economics", *Journal of Research in Islamic Economics*, pp. 51-53.

Hausman, D. and **McPherson, M.** (1996) Taking Ethics Seriously: Economic and Contemporary Moralo Philosophy, *J. of Economic Literature*, p. 723.

Jalaly, B. (2002) *Islamic Economics in the Writing of Contemporary Muslim Economist*, N.P.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

Kaletsky, A. (2010) *Capitalism 4.0 The Birth of a New Economy*, Bloomsbury, New York.

Lutz, M. and **Lux, K.** (1979) *The Challenge oh Humanistic Economics*, Menlo Park, CA: Benjamin/Cumming, p. IX.

Wilson, R. (1997) *Economic, Ethics and Religion*, London: Mcmillan.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980

The Modern Quranic Methodology for Islamic Economy

AbdulRahim A. Al-Saati

Islamic Economic Research Center
King Abdulaziz University, Jeddah, Saudi Arabia
a_alsaati@hotmail.com

Abstract. A review for the methodology for writing in Islamic economic paradigms, Islamic economic system and Islamic economics is called for In this article. Methodology based on Quranic interpretation of economic behavior is suggested to rewrite Islamic economic paradigms, Islamic economic system and Islamic economics, which can be called Quranic economics, which can be describe as a moral humanistic economic, it based on normal economic behavior of the economic agents and collective of values and norms ,and restrictions drive from Shria. The Quranic economic objective is to achieve justice and balance in economic relationships among economic agents, and balance between public and private interest, and social solidarity among individuals and welfare to society.

Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract=3068980